النّحو العربيّ بين القداسة ودعوات الكهكنة

ـ قراءة لدعوات ـ

د. حقّيّ إسماعيل الجبوريّ

الجامعة المستنصريّة / كلّيّة التّربية

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله جلّ حمده وثناؤه، وتعالى مقامه، والصّلاة والسّلام على رسوله؛ نبيّ الرّحمة، وإمام الأئمّة، وسراج الأمّة المنتخب من طينة الكرم، وآل بيته مصابيح الظُّلَم، وعصم الأمم.

لا يخفى أنّ مجتمع ما قبل الإسلام كان يمتاز بأنّه مجتمع سام لغة وفصاحة، وهذا كان الرّأي الذي اجتمع عليه جمهور العلماء.

وكانت اللّغة تتمثّل في لسان قويم صحيح فصيح، وتعامل بها العربيّ على البديهة، ومارس أساليب لغته ممارسة لا حيرة فيها، ولذلك هو يمارس لغته معربا على تنوّع نشاطاته اللّغويّة، وكان يحافظ على نشاطاته اللّغويّة وأساليبه بالأداء الأفضل، ولذلك لم يقع فيها لحن؛ فاللّسان العربيّ كان عندهم صحيحا محروسا، لا يتداخله الخلل، ولا يتطرّق إليه الزّلل"(1):.

وشرّف الله تعالى هذه الأمّة بكتابه العزيز فعلا طموح الدّاخلين فيه؛ مبتغين نشره في الأمصار على تفرّق جغرافيّتها، فبدؤوا بتفسير نصوصه، مستخرجين منه تعاليمه، وأصوله، وأحكامه، وضوابطه، وتشريعاته؛ لأن المراد من ذلك تقريبه من الأذهان، علاوة على بيان مفاهيم الدّين الجديد إلى كلّ من اعتنقه، وإلى من يجهل حقيقة هذا الدّين.

ودخول الأمصار المختلفة في الدّين الإسلاميّ الحنيف كان سببا في تلاقح الحضارات، كما كان لهذه الحضارات الملتقية أثر ــ غير إيجابيّ ــ في اللّسان العربيّ، إذ ظهر :"ضعف السّلائق، وانحراف الألسنة، وظهور اللّكنة، وفشو اللّحن، ووجد ذلك طريقه إلى القرآن الكريم، فقد أخذ الأجانب منذ الفتح يدخلون في دين الله أفواجا"(2).

وبسبب الخشية على القرآن الكريم من أن ينتقل إليه هذا الضّعف في السّلائق، فيقع الخطأ في قراءته، اجتمع العلماء؛ ليُبْعِدوا عنه كلّ لحن في القراءة، ويحافظوا عليه أشدّ رايات الحفاظ؛ لأنه النّور الذي اهتدوا به، وعن طريقه، ولأنه الطّريق الذي يعمل على نقلهم من دروب الرّذيلة الّتي كانوا عليها حتى موائل الفضيلة، ونستطيع أن نمثّل حرص العلماء ذلك على القرآن ولغته، بعمل أبي الأسود الدّؤليّ (69هـ) في نقط الإعراب؛ ذلك العمل الجبّار الّذي كفل للّسان العربيّ كثيرا من الفصحى

الّتي كان يعتادها العربيّ قبل توغّل اللّحن وتسرّبه وتطاوله على اللّسان العربيّ، كما إنّه تعبير عن عقليّة نيّرة امتاز بها الدّوليّ.

وهذا كلّه عمل يختصّ باللّسان العربيّ والقرآن الكريم، وهو ــ في جوهره ــ وثيق الصّلة بالنّحو العربيّ، ولمّا تسرّب اللّحن إلى اللّسان العربيّ كتسرّب الزّيت إلى الماء الصّافي، كان لا بدّ من الحفاظ على الهيكل النّحويّ الّذي ارتبط أساسا بنزول الكتاب المجيد، فكانت هناك دوافع لنشأة النّحو في طريق كونه علما، فكانت الدّوافع بحسب ما أرى:

1. دافعا دينيّا. 2. دافعا اجتماعيّا. 3. دافعا قوميّا. 4. دافعا حضاريّا.

وأغفلت جل كتب النّحو الدّافع الحضاريّ فركّزت على الثّلاثة الأُخَر، وهذا الدّافع يتساوق مع الدّوافع الباقية وإن كانت الغلبة للدّافع الأوّل لعظم أهمّيّته.

فكان للّغة ــ التي اشتقّوا نظامها اشتقاقا ــ نظام لغويّ، كان نتيجة خروجهم إلى البوادي لجمع اللغة، ساعد في إيجاد وسائل للتّرابط الجمليّ، وهذه الوسائل تعتمد على ما يُلْحَظُ من قرائن لفظية مدرَكَة حينا، وأحيانا أخرى تعتمد على إدراك المعنى ذهنيّا بوصفه الأساس لكلّ ما يختصّ بالدّرسين؛ اللّغويّ والنّحويّ.

هذا الإدراك مخصوص بالإبانة عن العلاقة الّتي تربط عناصر النّصّ في الجملة، للوصول إلى معنى صحيح، وتفصح عن معنى واضح، وإبعاد ما قد يتوارد على الجملة من شبهة اللّبس، وبناء على ذلك فالدّلالة تُفْهَمُ على مستوى الجملة من ثلاث وسائل؛ العلامة الإعرابيّة، والموقع، والقرينة المعنويّة. وقد كوّنت القاعدة النّحويّة قداسة عظيمة عند علماء النّحو، ولكنّها في الوقت الّذي باتت هذه القواعد تشكّل هذه القدسيّة عند النّحويّين، فإنها تمثّل صعوبة عند كثير من الدّارسين ممّا جعل أبواق التّيسير ومزاميره عند بعض المحدثين تتعالى أصواتها.

ولكي يكون البحث متّسما بموضوعيّة العلم لا بدّ من أن ننصّص على مسألة بعضيّة المحدثين أوّلا، ثمّ نجد لزاما علينا أن نقف بتأمّل لما أراده أولئك من التّيسير، وحين تتّبعنا المسألة وقفنا على أنّ دعواتهم تلك كانت لثلاثة محاور في جانب التّيسير؛ هي:

التّيسير في الإعراب وحركاته. والتّيسير في القواعد النّحويّة. والتّيسير في الأبواب النّحويّة.

وسنبحث تلك الدّعوات بحسب هذا التصنيف بحسب ما أعلنوا، كما ستكون لنا وقفة عند القدماء والمحدثين؛ لأنّ الموقف يبدو مشترَكا عند بعض المهتّمين:

التّيسير في الإعراب وحركاته
أ . التّيسير عند القدماء

لا ينكر أنّ للإعراب قدسيّة لا تدانيها قدسيّة في النّحو العربيّ؛ لأنّه الوسيلة الأكثر أهمّيّة في إيصال المعنى وتحقّق الفهم بين قطبي العمليّة الخطابيّة، ولذلك يرى العلماء القدماء أنّ الحركات الإعرابيّة ما هي إلاّ أدلّة على المعاني المتنوّعة، رفعا، ونصبا، وجرّا، وجزما، وقد نصّص على هذا كثير من العلماء النّحويّين، ومنهم الزّجاجيّ (340هـ) بقوله:" قال قائل: قد ذكرت أنّ الإعراب داخل في الكلام، فما الّذي دعا إليه؟ واحتيج إليه من أجله؟، فالجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافة إليها، ....، جُعِلَت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني، فقالوا: (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)، فدلّوا برفع (زيد) على أنّ الفعل له، وبنصب (عمر) على أنّ الفعل واقع به، وقالوا: (ضُرِبَ زيدٌ) فدلّوا بتغيير أوّل الفعل ورفع (زيد) على أنّ الفعل ما لم يُسَمَّ فاعله، وأنّ المفعول ناب منابه ..، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتّسعوا في كلامهم، ويقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دوالّ على المعاني"(3).

ويطابقه من القدماء جلّ علماء النّحو، إذ قالوا بما قال لاتفاق عقليّتهم على هذه الثّوابت الرّاسخة الوتد في الدّرس اللّغويّ والنّحويّ، وابن فارس (395ه) واحد منهم، وقد أخضع أسلوب التّعجب في التّعبير عن مفهوم الإعراب الذي أُرْسِيَت دعائمه، فقد قال:"فأمّا الإعراب فبه تُمَيَّزُ المعاني، ويُوقَفُ على أغراض المتكلّمين، وذلك أنّ قائلا لو قال:(ما أحسن زيد) غير معرب، أو (ضرب عمرو زيد) غير معرب، لو يُوقَفْ على مراده، فإذا قال:(ما أحسن زيدا !)، أو (ما أحسن زيد) أبان بالإعراب عن المعنى الّذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يفرّقون بالحركات وغيرها بين المعاني"(4).

إنّ قول الزّجاجيّ وابن فارس يدلاّن خير دليل على أنّ البناء القائم للإعراب في الدرس النّحويّ، المعبّر عنه بالحركات الواسطة، إنّما هو بناء متين قائم على فكر وأصول تمتّع بها علماء العربيّة، وكانوا بارعين في إقامة هذا الصّرح العظيم الّذي يُسمّى الإعراب، ووسائله الحركات.

ومن هنا نجد أنّ للحركة مدلولا على المعاني الّتي قامت على أساسها الجمل في بنائها اللّفظيّ، والمعاني الّتي في الأسماء طارئة عليها، وبراعة النّصّ النّحويّ العربيّ أنّ مع كلّ حركة تتغيّر يكون مصاحبا له التّغيّر في المعنى، فمرة نجدها مرفوعة، وأخرى منصوبة، وثالثة مجرورة، ورابعة مضافة، وخامسة مضافة إليها، وكلّ ذلك بحسب ما يريده المعنى ويتطلّبه ويريده.

وإذا ما أريد توثيق قول العلماء ومن تبعهم فأقول جازما أن لا وثوق لنصّ كالوثوق الّذي يتوافر للنّصّ القرآنيّ الّذي يتمتّع بأعلى درجات الوثوق بإقرار الجميع، وآياته الكريمة أدلّة شاخصة على رقيّ مستوى اللّغة وعظمها، وذاك سبب من أسباب تشريف اللّغة العربيّة بهذا النّصّ المثال.

وإذا ما عدنا إلى علمائنا القدماء فلن نجد إلاّ إشارة واحدة تعارض دلالة الحركات على المعاني، فقطرب (207ه) عارض جمهور النّحويّين في الاستدلال على المعاني بالحركات، وأبان عن أنّ الحركات لم تُوْضَعْ لغاية الإبانة على المعاني، وإنّما ــ بحسب قول قطرب ــ موضوعة لغرض تواصل الكلمات مع بعضها في النّطق، فكأنّ الحركات ــ بناء على قوله ــ ليست إلاّ وسيلة ترابط صوتيّ لا أكثر ــ وأعدّها من غريب الرأي في النّحو العربيّ؛ لاعتقاده أنّ توارد الحركات على الأسماء لم يكن إلاّ تخفيفا ممّا يلحق الكلام من ثقل ناشيء نتيجة تسكين أواخر الكلمات، فتعاقب التّسكين في الكلمات ــ بحسب رأيه ــ يسبّب ثقلا في النطق، وللتّخلّص من هذا الثّقل تُوْضَعُ الحركات(*)، وهو ضدّ كلّ ما قاله علماء النّحو، ولذلك أعدّ هذا الرّأي ويعدّه غيري من الرّأي المتفرّد الّذي يتّسم بالغرابة والشّذوذ، فقوله:"إنما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السّكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسّكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، فكانوا يبطئون عند الإدراج، فلمّا أوصلوا أمكنهم التّحريك، جعلنا التّحريك مقابلا للإسكان؛ ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على ساكن ومتحرّك؟، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا تُبْنَى أربعة أحرف متحرّكة؟؛ لأنّهم في اجتماع الساكنين يبطئون في كثرة الحروف المتحرّكة ويستعجلون، وتذهب الصّلة من كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان"(5).

ومن الطّبيعيّ للمتمحّص إنّ هذا القول لم ينطلق من تعليل لغويّ نحويّ واضح، ولعلّه لا يمتلك الحجّة الدّامغة للإقناع لبعض الأسباب:

أوّلها: إنّ التّعليل هنا تعليل صوتيّ ولا يُعْقَلُ أن تكون الحركات وسيلة لمجرّد التّواصل النّطقيّ بقطع النّظر عن أدائها دلالات معنويّة محدّدة، وهذا أجده ممّا لا يعقل في الدّرس النّحويّ.

ثانيها: لو تنبّه المطّلع على قول قطرب لوجد أنّ ثمّة شيئا لم يُتَنَبَّهْ إليه وهو أنّ قطربا ذكر أواخر الكلمات وأوائل الكلمات الأخرى هذا من جانب، ومن جانب آخر تطرّق إلى الأسماء وأغفل ذكر الأفعال، وهذا ممّا لا يعقل؛ لأنّ الجمل العربيّة لا تتألّف من أسماء فقط، وإنما من عناصر متنوّعة، اسما، وفعلا، وحرفا، وإغفاله جانبي الأفعال والحروف يقف ضدّ قوله، ومن جانب ثالث إنّ قطربا ذكر الجملة العربيّة، ومن البدهي جدّا إنّ أساس الجملة العربيّة ما ورد في القرآن الكريم من كلام مقدّس، فهل يُعْقَلُ أن يكون ما في القرآن الكريم من حركات ترسم خطّا معنويّا ودلاليّا عميقا للنّصّ وترسم صورة ذهنيّة فريدة، هل يعقل أنّ هذا كله هو لمجرد إيصال الكلام ببعضه؟!.

الثّالث: إنّ قطربا كما أنّه اعترض سبيل نظريّة العامل التي أقرّ بها جلّ علماء النّحو ونصّصوا عليها وعلى أثرها في رسم المعنى بحسب قوّة العامل وعلاقته بالمعمول، قد وقف ضدّ دلالة الحركات على أداء المعاني المرادة، وهذا ــ وقد لا يدرك القارىء حقيقة المسألة إلاّ أنها سبب من أسباب اعتناقه

الظّاهريّة الّتي تهتّم بظاهريّة النّصّ والتّعليل، وهذا سبب رئيس لكلّ ما يردّ به علــى آراء النّحــويّين وأقوالهم، وإلاّ فما قوله مثلا في قوله تعالى: "يوم نطوي السّماء كطيّ السّجلّ للكتب"؟(6)، وقوله تعالى: "وما أصابكم يوم التقى الجمعان"؟(7)، وأمثال هاتين الآيتين كثير جدّا.

وعلّل بعض المحدثين أنّ هذه دعوة تندرج تحت باب التّيسير في النّحو، وهنا يقف كثيــرون وأوافقهم الرّأي على أنّ هذا لا يمكن أن يكون بابا من أبواب التّيسير؛ لعدم صواب القول، وكلّ شــيء أساسه ليس حقيقيّا، فكلّ حكم يُؤَسَّسُ عليه يكون غير صحيح، فضلا عن أنه لا يمسّ الجانب النّحــويّ الحقيقيّ إلاّ في الظّاهر.

ولعلّ القارىء يتلمّس الفرق جليّا بين قول الزّجاجيّ وابن فارس ومن تبعهما، وبين قول قطرب من ناحية الانطلاق في تحديد المراد، فالفريق الأوّل انطلق منطلقا دلاليّا؛ كون الحركــات دوالّ علــى المعاني المتعدّدة المتعاقبة، على حين أنّ قطربا انطلق من مبدإ صوتيّ وليس دلاليّا، وأراني أجد نفسي وذوقي اللّغويّ مع الفرق الأوّل؛ لأنّ قولهم مبنيّ على صواب بدلالة أنّ جلّ جمهور النّحويّين معهم من جهة، ومن جهة أخرى النّصوص المهولة الّتي تتمتّع بها العربيّة بدءا بالقرآن الكريم مرورا بالشّعر ثمّ النّثر؛ ولأنّ الحركات أعلام دالّة على معان إعرابيّة، ومن هنا عــدّوا أنّ الــضمّة علامــة للإســناد، والكسرة علامة الإضافة، على حين أنّ الفتحة حركة لا تدلّ على شيء، وإنّما هي حركة يميل إليهــا العرب كثيرا حين يذهبون مذهب الاستخفاف(8).

وتأسيسا على قول الفريق الأوّل أجد لزاما عليّ القول إنّ الحركات لو لم تكن دوالّ على تحديد المعاني بدقّة متناهية، فما الّذي يضطرّنا إلى وضع الضمّة هنا، والفتحة هناك، والكسرة هنالك؟ هــذا السّؤال وأمثاله يحتاج إلى إجابة دقيقة من أتباع الفريق الثّاني، وإن كان كلام قطرب صائبا فهل يمكن تطبيقه على نصوص العربيّة وأوّلها القرآن الكريم؟

ولكي نضع كلامنا موضع التحليل نذكر قوله تعالى:" ومن النّاس والدّواب والأنعــام مختلــف ألوانه كذلك إنّما يخشى الله من عباده العلماء إنّ الله عزيز غفور"(9).

هنا لو انتقلت بعض الحركات موضع حركات أخرى لتغاير المعنى تماما حتّــى وصــل حــد الكفر، ولاضطرب القارىء وخلط، لكنّ تآلف الحركات مع التّقديم والتّأخير الّذي هو تقديم علــى نيّــة التّأخير، وما أوجبته الصّناعة النّحويّة باحتفاظ الحدود النّحويّة بالحركات المنبئة عن المعاني، ذلك كلّه ساعد في إظهار دلالة النّصّ الكريم على النّحو المطلوب.

وبرأيي يعدّ رأي قطرب تجاوزا على الحقيقة النّحويّة، وبالجملة فهــو تجــاوز علــى اللّغــة وقواعدها النّحويّة، ومن هذا المنطلق ردّ الزّجاجيّ على قطرب بقوله:" لو كان كما زعم لجاز خفــض الفاعل مرة، ورفعه أخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه؛ لأنّ القصد في هذا إنّما هو الحركــة

تعاقب سكونا يعتدل به الكلام، وأيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخيّر في ذلك، وفي هذا (فساد) الكلام، وخروج على أوضاع العرب، وحكمة نظامهم وكلامهم"(10).

ب. التّيسير عند المحدثين

مثل ما كان للقدماء رأيان؛ القول بالإعراب، وبحركاته، والقول بغير ذلك، كذلك كان للمحدثين رأيان، فكثيرهم ثبت على الإعراب، وأهمّيّته، وقدرته على الدّلالة الثّابتة بالحركة، كما ثبت على فضيلة الحركات في رسم الصّورة الذّهنيّة المعنويّة الكاملة.

فلكلّ حركة أداء وظيفيّ معنويّ معيّن، لولاها لتغيّر الحكم الإعرابيّ للكلمة، وحين يتغيّر الحكم الإعرابيّ للكلمة فمعنى ذلك أنّ هناك تغيّرا في الحكم المعنويّ، وهذا التغيّر إنّما هو إنباء عن معنى جديد. وهذا المعنى الجديد هو سبب اللّجوء إلى الحركة الأخرى؛ لأنّ لكلّ حركة معنى ووظيفة وحكما نحويّا مستقلاّ ضمن النّسيج الجمليّ الواحد(11).

وممّن يمثّلون المحدثين النّحويّين د. فاضل صالح السّامرائيّ؛ الجانب المضاء في الدّرس النّحويّ الحديث، ويرى أنّ من أبرز الظّواهر في النّحو العربيّ ظاهرة الإعراب؛ الإعراب الّذي ورثته العربيّة من اللّغة السّاميّة الأمّ؛ لأنّ اللّغات السّاميّة كانت معربة، ونراه يعرض لأوجه الإعراب بقوله:" أمّا الإعراب ففيه ثلاثة أوجه؛ أحدها أن يكون سُمِّي بذلك؛ لأنّه يبين عن المعاني، مأخوذ من قولهم :(أعرب الرجل عن حجّته)؛ إذا بيّنها، ومنه قول النّبيّ (ص):(الثّيّب تعرب عن نفسها)؛ أي تبيّن، وتوضّح، فلمّا كان الإعراب يبيّن المعاني سُمِّيَ إعرابا. والوجه الثّاني أن يكون سُمِّيَ إعرابا؛ لأنّه تغيّر يلحق أواخر الكلم....، والوجه الثّالث: أن يكون سُمِّيَ إعرابا؛ لأنّ المعرب كأنّه يتحبّب إلى السّامع بإعرابه من قولهم:(امرأة عروب)؛ إذا كانت متحبّبة"(12).

وإذا كان هذا معنى الإعراب لغةً فإنّ الحركات كما قيل هي:"الحركات المبينة عن معاني اللغة، وليس كلّ حركة إعرابا، كما أنّه ليس كلّ الكلام معربا"(13).

ويورد د. السّامرائيّ قول ابن جنّيّ لموافقته له في حدّه الإعراب في قوله:" هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت:(أكرم سعيدٌ أباه)، و:(شكر سعيدًا أبوه) برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه"(14).

فالإعراب:" إنّما أُتِيَ به للفرق بين المعاني، وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المقيّدة احتيج إلى الإعراب؛ ليدلّ على ذلك المعنى"(15).

ولعلّ د. إبراهيم أنيس أكثر الباحثين تفرّدا بالرّأي في مسألة الإعراب وحركاته، ولا ندري أهو قد سار على قاعدة (خالف تُعْرَف)؟، أم إنّه أراد أن يوصل إلينا فكرة معيّنة متجذّرة في داخله يعمل

على إحيائها؟، أم إن هناك دوافع أخرى غير معلنة؟، أم إنّه مقتنع بالفكرة إيّاها ولكنّه لم ينجح في تعليلها تعليلا مقنعا؟.

د. أنيس طرح فكرة تميل إلى ما يسمى مسألة تيسير النّحو في وقت مبكّر من القرن الماضي في كتابه (من أسرار اللغة)، وفي مقالة كتبها عام 1958م في مجلة (مجمع اللّغة العربيّة ــ القاهرة) عنوانها: (رأي في الإعراب والحركات).

وقد دعا في المكتوبَين إلى نفي دلالة الحركات على المعاني على شاكلة ما قال قطرب؛ لأنّ الحركات عنده بحسب رأيه:" لم تحدّد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النّحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"(16).

ولا أريد المغالاة ولا المبالغة في القول لكني في عجب من هذا القول أكثر من تعجّبي بقول سابقه، فإن كانت هناك مؤثّرات في رأي قطرب كما علّل بعض النّاس مسألة محاولته إلغاء نظريّة العامل في النّحو، فما دوافع د. أنيس غير الصّوتيّة في إلغاء دلالة الحركات؟، وفي إلغاء الإعراب في (العربيّة)؟؛ لأنّه عمل على دحض كلام النّحويّين وإلغاء جهودهم على مدى الزّمن الممتدّ حتى وقتنا الحاضر بقوله ــ كما يزعم النحاة ــ؟.

وفي هذا الموضع من البحث المتواضع أودّ القول إنّ كلام النّحويّين في مسألة الإعراب والحركات لم يكن زعما كما زعم هو، وإنّما كان حقيقة وثقى ضُرِبَت في الأرض النّحويّة الرّاسخة، وإلاّ فهل يُعْقَول أن يهتّم النّحويّون بالحركات والإعراب وكلاهما ليس له وظيفة سوى إيصال الكلام بعضه ببعض؟!، ولعلّ الأكثر غرابة من ذلك كيف يعقل عاقل أنّ النّحويّين لم يلتفتوا إلى هذه الخصيصة وهم على ما هم عليه من ذكاء علميّ حادّ، وقدرة على التّفكير الفذّ، وحيويّة الذّهن؟.

هنا أجزم أنّ النّحويّين ليسوا بالسّذاجة الّتي حاول د. أنيس الإيحاء بها، لأنّهم كانوا حلقة نحويّة يمتدّ عمرها العلميّ من الإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السّلام) حتّى يومنا هذا وستستمرّ، أجدني أبعد قول قطرب ود. أنيس لعدم تكوّن القناعة الموضوعيّة بما قالا لخلوّ قول كلّ منهما من الأثر العلميّ في التّعليل، وبُطْلانِ الحجّة الّتي قدّماها، ومن هنا كان الإعراب عند أغلب النّحويّين القدماء والمحدثين :"علما على المعاني، هو الرّأي المقبول الواضح البيّن، إذ لو كانت الغاية منه الخفّة في النّطق عند درج الكلام لما التزمته العرب هذا الالتزام"(17)، ولما قدّسته هذا التّقديس.

ولنلتفت إلى قول من أقوال د. أنيس بهذا الخصوص، إذ قال:"يظهر ــ والله أعلم ــ أنّ تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام؛ شعرا، ونثرا، فإذا وقف المتكلّم، أو اختتم لم يحتج إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمّى السّكون، كما يظهر أنّ الأصل في كلّ الكلمات أن تنتهي بهذا السّكون، وأنّ المتكلّم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة شعريّة"(18)، وهو قول مجاف للحقيقة اللّفظيّة والمعنويّة.

فأمّا (اللّفظيّة) فلأنّ الحركات دالّة على معان، وإلاّ فما يقال في تعاقب الضّمّة، والفتحة، والكسرة على الألفاظ المعربة؟ ولِمَ لم يُقْتَصَرْ على حركة واحدة بما أنّ الغاية هي إيصال الكلام بعضه ببعض؟.

ولو قال متحذلق إنّ هذا القول فيه بعض الصّواب فما يقول في الإعراب بالحروف؟ إنّ هذا انتهاك صارخ لما في خصائص العربيّة، ولجهد النّحويّين، كما أنّه اغتيال لثوابت عُرِفَت في الدّرس النّحويّ، وفهمهم، وقولهم.

فإلغاء ظاهرة الإعراب وحركات الدّلالة على المعاني أمر لا يسوّغه مسوّغ، ولا تتحقّق به قناعة لمقتنع، وإن كان رأي قطرب ــ إن افترضه مفترض ــ مأخوذا من الجانب الصّوتيّ، ووافقه د. أنيس فلِمَ لم يقدّما إلينا تبريرا منطقيّا معقولا لرأي كلّ منهما، وأجدني أتلمّس أمورا تخرج عن الموضوعيّة في رأي د. أنيس، وإلا فلِمَ ينطق العربيّ رفعا، ونصبا، وجرّا، وجزما، وهذه الحركات تخضع لضوابط ذهنيّة تابعة لما انطبع في الذّهن؛ ذهن المتكلّم، وينطبع في ذهن المتلقّي.

ولا يخطر لي ببال أنّ ذلك سرّ من أسرار اللّغة، فالسّرّ الحقيقيّ لا يتمثّل في العمل على دحض الحقائق، وإنّما السّرّ الحقيقيّ أنّ العربيّ يتكلّم لغته من دون إدراك أنّ ذلك مرفوع بالضّمّ، أو بغيره من الحروف في الإعراب الفرعيّ، ثمّ ماذا يقول د. أنيس في الألفاظ المبنيّة على الفتح، أو المبنيّة على الكسر، أو المبنيّة بالسكون؟.

ثمّ ماذا يقول في مسألة القرائن اللّفظيّة؟ والقرائن المعنويّة؟ ولِمَ يلجأ إليها المتكلّم في حال غياب الحركات؟ وكيف تُؤَدَّى المعاني بغياب الحركات؟ هذا كلّه في حال غابت الحركات، فما بالنا وباله والحركات ظاهرة تؤدّي معاني، وتؤدّي إلى المعاني؟.

أعتقد جازما أنّ قول الدّؤليّ لكاتبه:"إذا رأيتني فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل نقطة من تحت الحرف، وإن مكّنت الكلمة بالتّنوين فاجعل أمارة ذلك نقطتين"(19) قد غاب عن ذهن قطرب ود. أنيس وكان هذا الغياب سببا مهمّا في قول كلّ منهما عن الإعراب والحركات، فهل غاية التّصريح بـ(فتح، وضمّ، وكسر، وتنوين) إيصال الكلام ببعضه، والمسألة التي قيل فيها هذا القول مختصّة بالقرآن الكريم؟ عجبت لهذا الرّأي كما عجبت لرأي يقول بتأثّر النّحو العربيّ باليونانيّة والهنديّة وغيرهما، وكأنّ العربيّة عاجزة عن أن تقيم صرحا شامخا لنحوها إلاّ بتأثّرها بغيرها في بنائها النّحويّ، وهي على ما هي عليه من عظم المكانة التي اختارها لها الله تعالى، واختار لها أبناؤها البررة هذه المكانة.

ثمّ لنناقش المسألة من جانب آخر، هل ما جاء في القرآن الكريم من باب إيصال الكلام بعضه ببعض؟ وقد أشارت مصنّفات النّحو القديمة إلى مسألة وقوع اللحن في قراءة بعض المواطن،

لو كان ما تقدّم من أقوال في معرض الصّواب فما الدّاعي لتلك الإشارات التي توقّف عندها النّحويّون واللّغويّون؟، ثمّ هل يُعْقَلُ لأمّة تمتاز عن غيرها بمظاهر البلاغة والفصاحة أن تكون الحركات التي تستعملها في كلامها مجرّد إيصال؟.

ثمّ لِمَ اعترض الدّؤليّ على ابنته في الرّواية التي وصلت إلينا حين سألته: يا أبتِ ما أحسنُ السماءِ؟، فقال: أي بنيّة نجومها، قالت: إنّي لم أرد أيّ شيء منها أحسن، إنّما تعجّبت من حسنها، قال: إذًا فقولي: ما أحسنَ السماءَ!"(20). وعلى الرّغم من أنّ الرّواية تلفّها بعض الشّبهات؛ كون العصر عصر فصاحة وبلاغة، إلاّ أنّ تنبيه ابنته كان على أساس ما أدّته الحركات من معان، فالتّعجّب غير الاستفهام من حيث المعنى، وإن كان لتنغيم الكلام قرابة بين الاستفهام والتّعجّب.

وإن كان د. أنيس يدعو إلى جانب من جوانب التّيسير فأجدني لا أوافقه؛ لأنّه لم يصب الهدف في هذا الجانب تحديدا، كما لم يصب قطرب حين قال بإلغاء نظريّة العامل، وبمسألة الحركات.

دعوات التّيسير في القواعد النّحويّة

المحور الثّاني من محاور التّيسير هو التّيسير في قواعد النّحو، إذ إنّ هناك بعض الدّعوات الّتي تحمّل في بطونها محاولات يسيرة، وقد تكون خجولة أيضا، والدّعوة في هذا الجانب تعدّ فكرة بدائيّة عند أغلب من طرحها، أو نادى بها، وأكثر الدّاعين إلى التّيسير ــ في حقيقة الأمر ــ كانت دعوتهم تتمثّل بتيسير مناهج النّحو، ولم تكن الدّعوة إلى تيسير النّحو بوصفه علما متكاملا وردنا عن المتقدّمين.

ولا يتمكّن أيّ باحث من أن يجزم بما تردّد في النّحو العربيّ من تفذلك اختلقه بعض المصريّين وبعض العراقيّين، ممّن تأثّروا بدراساتهم على أيدي الأعاجم، ولأسباب أخرى ليس هذا موضع ذكرها، فصوّروا صعوبة النّحو صعوبة جمّة، وتغافلوا عن أنّ النّحو ليس بصعب على الدّارسين حين يتوافر على تدريسه أساتيذ أكفياء، يعطون هذا العلم حقّ إعطائه.

وربّما كانت دوافع تسهيل تدريس النّحو وراء ظهور تلك الموجة الّتي تمتاز بالصّخب والّتي سرعان ما انطفأت ولم تصمد لهشاشتها.

وحقيقة الأمر أنّ هؤلاء الدّاعين إلى ما يُسمَّى التّيسير، إنّما كانوا يؤيّدون ــ من باب التّيسير ــ إصلاح القواعد النّحويّة، وقد تضمّن ذلك الإصلاح ــ الذي أقنعوا به أنفسهم ــ ثلاثة محاور؛ هي:

1	نداء بعضهم بإصلاح القواعد النّحويّة بتعديل بعض القواعد.
2	نداء بعضهم الآخر بضرورة اتّخاذ حركات جديدة.
3	نداء بعضهم الثّالث بحذف بعض القواعد النّحويّة، وحذف بعض الأبواب النّحويّة.

ومن الدّعوات الّتي نادت بتيسير النّحو ما ردّ به الشّيخ الجزائريّ على الاقتراحات المصريّة في : (نقد الاقتراحات المصريّة في تيسير العلوم العربيّة)؛ لأنّ (المصريّين) كانوا يريدون (إلغاء) الإعراب التّقديريّ والمحلّيّ.

وقد قال في ردّه:"إنّ الاستغناء عن هذين الإعرابين يجلب على الطّالب التلميذ عناء مضاعفا، ويوجب زيادة أصل بين أصول النّحو، وأنّ موضوعات الإعراب اللاحقة للمبنيّ والمقدّر إعرابه لا تصلح أن تكون علائم إعراب التّابع لهما"(21).

ولا أعلم أنّ التّيسير بهذا الاتّجاه الّذي يزيد من عناء الطّالب، فضلا عن أنّ جعل الحركات كلّها أصلا في الجمل أمر بعيد عن صواب المسألة.

وتتابعت الصّيحات كدعوة الأب أنستاس الكرمليّ لإصلاح قواعد اللّغة، وزيادة حروف جديدة على حروفها الأصل، واتّخاذ حركات جديدة مع الحركات المعروفة، وأجد أنّ الضّعف والوهن الموجودين في هذه الدّعوة يمكن تلمّسهما بوضوح، كما أنّ الكرمليّ لم يعط كيفية ذلك الإصلاح، ولا نوعه، ولا أسبابه.

وعلى الرّغم من كثرة ما يُسمَّى الدّعوة إلى التّيسير، إلاّ أنّه لا توجد تجذّرات حقيقيّة لهذه الدّعوات، فالمنادون بالتّيسير إمّا أن يبدلوا تسمية بتسمية، أو قاعدة بقاعدة أخرى، أو يزيدوا القواعد الّتي يعتقدون أنّها تسهّل على الطّلبة، وهذا أمر بعيد البعد كلّه عن تيسير النّحو.

وفي الجهة المقابلة لم نجد أحدا من النّحويّين المحدثين قد مسّ قاعدة نحويّة، أو قدّم دليلا، أو أدلّة مقنعة على أنّها يجب أن تيسّر، وأعتقد أنّ ذلك ضرب من المستحيل لأنّ القواعد النّحويّة خاضعة للقرآن الكريم، وأنّ هذا العلم المسمّى النّحو إنّما هو علم مستمدّ من القرآن الكريم، وفي خدمة النّصّ العزيز، فكيف تيسّر من دون إقامة خلل؟!.

إنّ على الدّاعين إلى التّيسير على مرّ الزّمن أن يتمهّلوا ما أمكنهم الله من تمهّل، وما أمكنتهم نفوسهم أيضا، فإنّ (قضيّة) التّيسير ليست بالهيّنة؛ لأنّ النّحو العربيّ علم من علوم العربيّة، وتربطه بتلك العلوم وشائج قويّة، وأوّلها القرآن الكريم.

ثمّ لنسأل سؤالا موضوعيّا: هل النّحو بتلك الصّعوبة الّتي تجعل هذه الدّعوات متعالية الصّوت لتيسيره؟ لا يُنْكَرُ أنّ فيه جفافا، واعتياصا في بعض المواضع، ولا سيما جانب التّأويل ــ مثلا ــ، لكن هل يدعو ذلك إلى هذا الصّخب المَقيت الّذي يُسمّى التّيسير؟.

ثمّ كيف يمكن للدّاعي إلى التّيسير أن يقوم بمحاولة تيسيره إذا ما علمنا أنّهم يفتقدون معنى التّيسير الحقيقيّ أصلا؟ فضلا عن افتقادنا تلك المحاولات الجادّة (المخلصة).

لذلك علينا أن نتّبع هذا العلم بقواعده الّتي وصلت إلينا من لحظة نطق الإمام عليّ (عليه السلام) بواكير الملحوظات النّحويّة حتّى يومنا هذا، وأن يكون المنادي بالتّيسير ذا رؤية متفتّحة تجاهه، بدلا من أن يوجّه نبال التّيسير؛ تلك النبال الّتي يمكن أن تكون أفّاكة به، ومّقيتة له.

دعوات التّيسير في الأبواب النّحويّة

إنّ التّيسير الّذي نادى به بعض النّحويّين المحدثين لم يُكْتَبْ له النّجاح، فهدّموا حائطه الّذي بنوه بأيديهم؛ لأنّهم لم يقدّموا البديل النّاجع للقاعدة النّحويّة، ولكنّنا في جانب آخر نجد أنّ هناك أصواتا رُفِعَت في محاولة لترسيخ فكرة تيسير النّحو، ولكن ليس بطريق تيسير القواعد النّحويّة، وإنّما عن طريق الأبواب النّحويّة، فما بين حذف وإلغاء ودمج، كانت هذه الدّعوات تتعالى، ولنلحظ ما أراده بعض النّحويّين المحدثين، الّذين تلخّصت دعواتهم بثلاثة أمور؛ هي:

1. في مجال الحذف

1	حذف (المثنّى).	3	حذف موضوع (الاشتغال).
2	حذف (كان).	4	حذف موضوع (التّنازع في العمل).

2. في مجال الإعراب

1	الإعراب المثنّى وجمع المذكّر السّالم بحركات مقدّرة بدلا من إعرابهما بالحروف.
2	إلغاء إعراب الأسماء الستّة بالحروف وجعل الإعراب بالحركات.

3. في مجال الإلغاء

1	إلغاء (نعم) و(بئس).	2	الاستغناء عن تابع يُسمَّى عطف البيان.

4. في مجال الإلحاق

1	إلحاق (كان) بموضوع الحال.	3	إلحاق النّعت المقطوع بالنّعت.
2	إلحاق (ظنّ وأخواتها) بالحال التّمييز.	4	حذف موضوع (التّنازع في العمل).

وكان تسويغهم بأنّ (حذف المثنّى) فلأنّ اليونانيّة استغنت عن المثنّى!!!، أفيُعْقَلُ هذا؟ ثمّ لو افترضنا حذف هذا الباب من النّحو، فكيف بنا في قوله تعالى:"ودخل معه السّجن فتيان قال أحدهما إنّي أراني أعصر خمرا وقال الآخر إنّي أراني أحمل فوق رأسي خبزا تأكل الطّير منه نبّئنا بتأويله إنّا نراك من المحسنين"(22). فكيف نتعامل مع لفظ (فتيان) وأمثاله إن حُذِفَ باب المثنّى؟! وما أجد أنّ ذلك الحذف من باب التّيسير بقدر ما هو جعل العربية تابعة لليونانية أو لغيرها من اللّغات وهذا خطل وخلل لا يمكن السّكوت عنهما، لأنّ فيه تعارضا مع نصوص القرآن الكريم. والحديث هنا لا يمسّ المثنّى حصرا وإنّما يشمل بقيّة ما قالوا بحذفه.

فمثلا حذف باب (كان) وإلحاقه بموضوع الحال فعلى أن يعدّ (كان) فعلا تامّا، ويكون اسمه فاعلا، وخبره حالا، ألا يعلم المنادون بهذا النداء(23) أن هناك فرقا بين الحال والخبر؟ ثمّ لنحتكم إلى القرآن الكريم، وأظنّ جازما أنّ كلّنا يرضى بما يحكم به القرآن الكريم، فما قول المنادي في ورود الفعل (كان)، ومشتقاته 689 مرة في الكتاب العزيز؟!(24)، وكذا في أسلوب المدح والذّمّ (25).

هل يصحّ أن يقال في إلغاء باب نحويّ وهو يمثّل مدى غير قليل في القرآن الكريم وكلام العرب؟!، ثمّ أيجوز أن نربّي الطلبة على ثقافة حذف بعض الأبواب النّحويّة؟، أعتقد أنّ من

غير اللائق أن تُعْتَمَدَ معاملة كهذه مع الأبواب النّحويّة، وأتحسّس أنّ هناك أشياء (خفية) لا تُعْلَنُ في التّعاطي مع هذا الرّأي وأمثاله.

وإن أُجِيْزَ لقائل أن يقول بتيسير النّحو فعليه أن يضع كامل القدسيّة والاحترام للقرآن الكريم؛ لأنّ فيه نصوصا تُبْطِلُ تلك الألغاز الّتي (يتفذلك) بها بعض المتفذلكين، أمّا ما يُدْعَى بالتّيسير فمّا هو إلاّ بدعة فراها بعض المتقوّلين؛ لأنّ الحكم يجب أن يكون قائما متى ما استنفذ حلقات البحث، والنّقاش، والتّأمل.

ثمّ إنّ هناك نقطة مهمّة جدّا، هي أنّ هذه الدّعوات إنّما قيلت بناء على ما وجدوه في النّحو البصريّ، وفاتهم أن يلتفتوا إلى النّحو الكوفيّ الّذي فيه حلول كثيرة تسهّل النّحو على الدّارس ، والقارىء، والمتخصّص إن كانوا يبتغون التّيسير فعلا كما صرّحوا ، ولكنّ قصر النّظر في الالتفات إلى النّحو الكوفيّ دعاهم إلى البحث عن مسائل مدّعاة كالتّيسير بدوافع مختلفة.

ويغلب على الظّنّ أنّ ردود د. مهدي المخزوميّ (رحمه الله) كانت على وفق رؤية تمثّل نضجا جميلا، ورأيا سديدا حين دعا إلى عدم تجاهل النّحو الكوفيّ، حيث يجب على هذه المحاولات:" أن تنظر إلى النّحو الكوفيّ نظرتها إلى النّحو البصريّ، وأن تفيد من أعمال الكوفيّين في تجديد النّحو أو تيسيره"(26). ويعدّ القول صائبا في ضرورة الالتفات إلى المدارس النّحويّة قبل الحكم على النّحو بأحكام تمثّل جورا؛ لأنّ في مدرسة الكوفة منهجا يقوم على رواية الحديث النّبويّ الشّريف، وهو منهج الطّبيعة البشريّة؛ لأنّه أقرب إلى الطّبيعة اللّغويّة، وعلى المتلقّي ــ أيّا كان ــ أن لا يحتكر الحكم من وجهة نظره على علم هو في حقيقته بناء شامخ تعاقب عليه علماء أفذاذ خناذيذ، تقدّمهم فيه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السّلام).

ومن هنا يُعْتَقَدُ أنّ القائلين بالتّيسير قد فشلت جهودهم؛ لقصور رؤيتهم، وعدم تقليب ما في المدارس النّحويّة من مناهج، ففي الوقت الذي كانوا يريدون للنّحو أن يُيَسَّرَ إنّما كانوا يحاكون المقولات العقليّة بالعقل، وهذا ما زاد الأمر تعقيدا بالغا، ثمّ إنّ الحلّ في أن نكون أوفياء لنحو العربيّة؛ لوفائنا للعربيّة، وما حلقات التّيسير المفتعلة المفترضة إلاّ إرهاصات عقليّة، واعتياصات نفسيّة، ودوافع مبطّنة، وعلى النّحويّ إعلاء شأن النّحو بدلا من البحث على حلقات تسفّ به نحو مهاوي الرّدى.

وكذا الأمر في سائر ما أراده النّحويّون المحدثون، فعلينا أن نتفحّص كتاب الله ونستغرق فيه قبل النّطق ببنت شفة؛ لأنّ النّحو علم مسخّر لخدمة القرآن الكريم، وهو منه مستمدّ.

(هوامش البحث)

.....

1. النّهاية في غريب الحديث والأثر: 4/1، ويُنْظَرُ: نظرة في النّحو ــ أصوله ونظامه ــ: 99 .
2. عبقريّ من البصرة: 11، وينظر: العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: 15 .
3. الإيضاح في علل النّحو: 69و77، وينظر: الخصائص: 35/1 .
4. الصّاحبيّ في فقه اللّغة وسنن العربيّة: 190 .
*. ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 1 / 186 ــ 187 .
5. ينظر: المصدر نفسه: 186/1 ــ 187 .
6. من سورة الأنبياء: 21/ من الآية 104 .
7. من سورة آل عمران: 3/ من الآية 266 .
8. ينظر:إحياء النّحو: 50 .
9. من سورة فاطر: 35/الآية 28 .
10. الإيضاح في علل النّحو: 71، وينظر: ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو: 40 .
11. ينظر: العربيّة بين أمسها وحاضرها: 9 ــ 23و 33 ــ 37 .
12. معاني النّحو: 22/1 .
13. الإيضاح في علل النّحو: 91 .
14. معاني النّحو: 23/1، نقلا عن الخصائص: 35/1 .
15. شرح المفصّل: 84/1 .
16. من أسرار اللّغة: 226، وينظر: رأي في الحركات والإعراب: 55 ــ 57 .
17. معاني النّحو: 25/1 .
18. من أسرار اللّغة: 142 .
19. إنباه الرّواة على أنباه النّحاة: 5/1، وينظر: تطوّر الدّرس النّحويّ: 17، وتيسير العربيّة بين القديم والحديث: 21 .
20. أخبار النّحويّين البصريّين: 14 .
21. 19 ــ 20 .
22. من سورة يوسف: 12 / الآية 36 .
23. هو شاكر الجوديّ،في مقال:(مقترحات تيسير النّحو) في مجلّة المعلّم الجديد،نقلا عن الدّراسات اللّغوية في العراق: 162 .
24. ينظر مثلا: من سورة البقرة: 2 / الآية 75، ومن السّورة نفسها: 2 / الآية280 .
25. ينظر مثلا:من سورة ص: 38 / الآية 30، ومن سورة البقرة: 2 / الآية102 .
26. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو: 397 .

المصادر والمراجع

أ. الكتب

1. القرآن الكريم
2. إحياء النّحو: د. إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة، القاهرة، 1959.
3. أخبار النّحويّين البصريّين: لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافيّ، تح/ طه محمّد زويني، ومحمّد عبد المنعم خفاجي، ط1، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ بمصر، 1955.
4. ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو: يحيى الشّاويّ المغربيّ، تح/ د. عبد الرّزّاق السّعديّ، مطبعة النّواعير، بغداد، 1990.
5. الأشباه والنّظائر في النّحو: السّيوطيّ، تح/ عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1985.
6. إنباه الرّواة على أنباه النّحاة: للقفطيّ، تح/ محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية.
7. الإيضاح في علل النّحو: الزّجاجيّ، تح/ مازن المبارك، مطبعة المدنيّ، القاهرة، 1959.
8. تطوّر الدّرس النّحويّ: د. حسن عون، مطبعة الجيلاويّ، 1970.
9. تيسير العربيّة بين القديم والحديث: د. عبد الكريم خليفة، ط1، مطابع الجمعيّة العلميّة الملكيّة، عَمّان.
10. الخصائص: ابن جنّيّ، تح/ محمّد عليّ النّجّار، ط4، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد،1990.
11. شرح المفصّل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبّي، القاهرة.
12. الصّاحبيّ في فقه اللّغة وسنن العربيّة: ابن فارس، تح/ مصطفى الشّويميّ، بيروت، 1963.
13. عبقريّ من البصرة: د. مهدي المخزوميّ، مطبعة الجمهوريّة، بغداد، 1972.
14. العربيّة بين أمسها وحاضرها: د. إبراهيم السّامرائيّ، دار الحرّيّة للطّباعة، بغداد، 1978.
15. العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: د. حلمي خليل، الفنّيّة للطّباعة والنّشر، أسكندريّة، 1988.
16. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو: د. مهدي المخزوميّ، ط2، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، مصر، 1958.
17. معاني النّحو: د. فاضل صالح السّامرّائيّ، مطبعة التّعليم العالي، الموصل، 1985.
18. من أسرار اللّغة: د. إبراهيم أنيس، ط3، القاهرة، 1966.
19. النّهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، المطبعة الخيريّة، مصر، 1318ه.

ب. الدّوريات.

20. رأي في الإعراب والحركات: د. إبراهيم أنيس، مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، ج10، 1958.
21. نظرة في النّحو أصوله ونظامه: د. أسامة طه الرّفاعيّ، مجلّة آداب المستنصريّة،العدد 15، 1987.
22. نقد الاقتراحات المصريّة في تيسير العلوم العربيّة: الشّيخ الجزائريّ، مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، العدد 61، 1959.